محليات

رقابة التموين في رمضان:

أوله خضر وأوسطه ألبسة وآخره حلويات

| حماة - محمد أحمد خبازي

شهدت أسواق حماة هبّة سعرية جديدة طالت معظم المواد التي يحتاجها الصائم في شهر رمضان المبارك، كما هي العادة التي تتسم بها الأسواق قبيل حلول الشهر الكريم وخلاله، حيث يعمد الباعة إلى رفع أسعار مواد المائدة الرمضانية التي يشتد عليها الطلب، وهو ما يشكل عبئاً مادياً جديداً يُضاف إلى سلسلة الأعباء المادية التي يعاني منها المواطن في ظل الغلاء الفاحش المستحكم بالأسواق، وضعف قدرة المواطن الشرائية.
ويؤكد مواطنون التقتهم «الوطن» في سوق ٨ آذار الشعبي أن الأسعار ارتفعت مع حلول شهر رمضان المبارك، وتمنوا تشديد الرقابة التموينية على المحال التجارية في مختلف أسواق حماة التي يبيع كلٌ منها على كيفه وهواه، رأفة بالمستهلك الذي يعاني كثيراً لتوفير مستلزمات أسرته اليومية بالأيام العادية فكيف برمضان؟!
وبيّنَ المواطنون أن سعر كيلو البطاطا بلغ أمس ٣٠٠ ليرة للمستودرة والمحلية ٣٨٥ ليرة والبندورة من ٣٠٠ إلى ٤٢٥ ليرة والخيار البلاستيكي ٢٠٠ ليرة والبلدي ٢٥٠ ليرة والكوسا ٢٥٠ ليرة والباذنجان الأسود ٣٥٠ ليرة وربطة الفجل بـ١٠٠ ليرة (ويادوب فيها ١٠ فجلات)!.
مصدر في مديرية التجارة الداخلية بحماة بيّنَ لـ«الوطن» أن المديرية استعدت للشهر الفضيل، وأن دوريات حماية المستهلك ستكون في الأسواق على مدار الساعة لمراقبة حركة البيع والشراء والأسعار ومخالفة التجار والباعة الذين يرفعون أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية أو يتلاعبون بها.
وقال: لقد تم تقسيم الشهر الفضيل إلى ثلاثة أعشار، ففي العشر الأول منه تراقب الدوريات أسعار الخضر والفاكهة ومواد مائدة الإفطار، وفي العشر الثاني محال الألبسة بمختلف أنواعها، وفي العشر الأخير أسعار اللحوم والحلويات، إضافة إلى عملها على مدار الساعة لضبط الأسواق وقمع المخالفات ومخالفة الباعة والتجار الغشاشين.
وهناك دوريات ستكون مناوبة لتلقي أي شكوى هاتفية من المواطنين لمعالجتها فوراً بحسب الأنظمة والقوانين.
مدير فرع السورية للتجارة بحماة بسام سلامي، بيّنَ لـ«الوطن» أن المؤسسة استعدت للتدخل الإيجابي وتوفير سلة رمضانية للمواطن بأسعار مدروسة تناسب قدرته الشرائية وتحقق هامش ربح بسيط للمؤسسة.
وأوضح أنه لمناسبة هذا الشهر الفضيل تم طرح أجود المواد الأساسية والمعلبات والمنظفات في صالات ومراكز فرع المؤسسة بمختلف مناطق حماة، وبأسعار تقل عن أسعار السوق من ١٠ حتى ١٥ بالمئة كما طرحت مادة اللحوم بأنواعها، الغنم والعجل، وبسعر أقل من السوق ما بين ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ ليرة.
وذلك إضافة إلى الخضر والفواكه الموضبة بعبوات ومغلفة بالنايلون وغير الموضبة بما يرضي أذواق الزبائن وبأسعار مناسبة جداً، وقال: كما ستكون هناك سلات غذائية بسعر التكلفة بقيمة ٥ و٧ و٩ آلاف ليرة حسب رغبة المواطنين، منوهاً بأن الفرع سيستمر بالبيع للعاملين بالدولة بالتقسيط وبسقف ٥٠ ألف ليرة طوال أيام شهر رمضان المبارك والأعياد.

١٠٣٥٠ مسجداً في سورية

الأوقاف تعمم للبدء بتطبيق المشروع ولجنة لوضع برنامج زمني

علي لـ«الوطن»: تركيب الطاقة الشمسية في المساجد يوفر ١٧ مليار ليرة سنوياً

| محمد منار حميجو

في الوقت الذي عممت فيه وزارة الأوقاف على المساجد لتركيب الطاقة الشمسية البديلة على أسطحتها، كشف مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة يونس علي أنه يمكن أن يوفر هذا المشروع ١٧ مليار ليرة سنوياً وهو رقم جيد باعتبار أن هناك ١٠٣٥٠ ألف مسجد بـ«حسب بيانات الأوقاف».
وفي تصريح لـ«الوطن» أكد علي أنه تم تشكيل لجنة بين وزارتي الأوقاف والكهرباء لتطبيق البرنامج الزمني للمشروع على كافة الجوامع في سورية بحسب توافر الاعتمادات وخصوصاً أن هناك اتفاقية موقعة بين الوزارتين في هذا الخصوص، مضيفاً: بدأنا في دمشق وهناك عشرات المساجد ركبت سخانات شمسية في المحافظات.
ورأى علي أن وزارة الأوقاف بدأت المشروع بزخم كبير وخصوصاً أن هذا المشروع سيكون له منعكسات إيجابية على الاقتصاد وخصوصاً في العقوبات الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد.
وأكد علي أن الوزارة أحبت أن تكون مبادرة لتطبيق المشروع في المساجد بحكم أنها تشكل مكانا للتوعية وترشيد الطاقة للمواطنين، مضيفاً: حينما المواطن يقصد أحد المساجد التي تعتمد على الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء فهذا ينعكس فائدة على المواطنين بشكل مباشر وعلى الاقتصاد الوطني.
واعتبر علي أن الطاقات المتجددة بدائل وخصوصاً الشمسية التي هي متاحة حالياً وبالتالي الأجدى أن نستفيد منها بالشكل اللازم وخصوصاً أن هناك إمكانية لذلك، مضيفاً: من هذا المنطلق تعاونا مع وزارة الأوقاف التي أصدرت تعميما للجوامع لتطبيق هذا المشروع.
وأشار علي إلى أنه منذ سنتين بدأ مشروع الطاقة الشمسية على أسطح المدارس والبالغة عددها نحو ١٧ ألف مدرسة، معتبرا أن الهدف من المشروع أيضاً توعية المواطنين ويتم الإضاءة على هذه التقنيات وخصوصاً أن الطالب حينما يشاهد هذه التقنية فإنه سيعكسها إلى منزله وكذلك الأمر بالنسبة للمساجد.
ورأى علي أن الانطلاق في هذه المشاريع تدل على وجود إمكانية لتطبيقها في المنازل والمنشآت العامة والخاصة، مضيفاً: يحاربوننا حالياً في الطاقة في ظل الحرب الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد وبالتالي تكون الحلول في استخدام الطاقات البديلة.
من جهته رأى زكريا الخولي خطيب أحد المساجد في بلدة التل بريف دمشق أن مشروع تركيب الطاقات الشمسية في المساجد خطوة رائدة باعتبار أنها من الطاقات النظيفة وأضرارها قليلة وتساعد في الجانب الاقتصادي مستشهدا في مقولة للصحابي الجليل أبو بكر الصديق رضي الله عنه « إني لأعجب بأهل بيت ينفقون قوت أيام في يوم واحد».

> خطيب مسجد: الأوقاف ستدعم المساجد الفقيرة لتركيب سخانات شمسية

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد زكريا أن هناك نحو ١٠ مساجد في التل بدأت تستخدم الطاقة الشمسية، مشيراً إلى أن المسجد من الأماكن التي يجب إضاءتها لكن ليس بشكل فيه إسراف وبالتالي فإن المسألة تتعلق بالثقافة ضاربا مثلا حينما يخرج شخص من غرفة إلى أخرى يجب أن يطفئ الأضواء في الغرفة الذي كان موجوداً فيها.
وأشار خولي أنه بكل تأكيد سيتم دعم المساجد الفقيرة من وزارة الأوقاف لتعميم التجربة عليها بشكل كبير وخصوصاً في ظل الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له سورية.

١٢٠٠ وثيقة خدمية يمنحها مركز خدمة المواطن في حلب يومياً

| محمود الصالح

كشف الأمين العام لمحافظة حلب عبدو اطلي عن منح أكثر من ٢٨ ألف وثيقة بيان سجل مدني في مركز خدمة المواطن التابع لمدينة حلب خلال الربع الأول من العام الجاري، مشيراً إلى أن المركز يقدم يوميا نحو ١٢٠٠ وثيقة مختلفة في مجال الشؤون المدنية (قيد مدني فردي وعائلي وبيانات الزواج والولادة والوفاة والطلاق) وخدمة غير موظف وخلاصة السجل العدلي وجباية فواتير المياه والكهرباء والهاتف وخدمة الرخص الإدارية وبيانات المخالفات والرخص الصحية ورخص الإنشاء البسيطة.
وأشار اطلي إلى أنه تم منح ٣٩٠٩ وثائق غير موظف خلال نفس الفترة، كما تم منح ١٠٨٥٥ وثيقة سجل عدلي من نفس مركز الخدمة فقط خلال الربع الأول.
وأضاف الأمين العام في تصريحه لـ«الوطن» أن عدد وثائق السجل العدلي الممنوح في المركز خلال العام الماضي بلغت ٣٩٧٨٠ وثيقة، فيما بلغ عدد الوثائق الخاصة بغير الموظف في العام الماضي ١٢٠٥٧ وثيقة خلال العام الماضي وقبله لم يتجاوز ٢٣٦٢ وثيقة، أما وثيقة السجل المدني فقد سجلت ارتفاعاً متزايداً منذ التأسيس في عام ٢٠١٤ حيث كانت ١٩٣٨٦ وثيقة وزادت إلى ٥٥٦٢٢ وثيقة في عام ٢٠١٥ حتى وصلت في العام الماضي إلى ١٠٤٣٧٤ وثيقة سجل مدني منحها مركز خدمة المواطن في مجلس مدينة حلب، ويأتي ذلك في إطار التخفيف قدر الإمكان على المواطنين في مدينة حلب وريفها، خصوصاً أن مراكز الخدمة الأساسية لمنح هذه الوثائق تشهد ازدحاما كبيراً نظرا لخروج دوائر السجل المدني في الريف عن الخدمة، مما اضطر المحتاجين لهذه الوثائق إلى مراجعة المديريات الأساسية في مركز المحافظة للحصول عليها، واستطاع مركز خدمة المواطن في مجلس مدينة حلب توفير هذه الخدمات وفق أفضل الطرق الفنية، وكذلك وفق دور متسلسل.
وتقوم مراكز الخدمة الأخرى التابعة للجهات العامة بتقديم الخدمات في فرع المرور حيث يتم منح كشف اطلاع وصورة مصدقة عن شهادة السوق ومنح شهادة السوق بجميع الفئات، كما تقوم مديرية المصالح العقارية بتوفير بيانات الملكية ومخططات المساحة والإفراز، وتقدم مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل شهادة قيد العمل وتوثيق إعفاء عامل في المنشآت، والقصر العدلي يقدم خدمة تصديق الوكالات وإصدار صكوك الوكالات بكل أنواعها.
وتعتزم محافظة حلب توسيع مراكز الخدمة خلال العامين الحالي والقادم من خلال إحداث مراكز خدمة في الحمدانية والسريان والجامعة وقاضي عسكر وكذلك في الريف المحرر في مدينة سفيرة.

بنك الشرق BANK AL-SHARQ S.A.S. ش.م.م.ع.

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية
لبنك الشرق ش.م.م.ع

يتشرف مجلس إدارة بنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده في تمام الساعة الحادية عشر قبل الظهر من يوم الخميس الواقع في ٩ أيار ٢٠١٩ في فندق الداماروز في دمشق وذلك من أجل التداول في جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية :

١. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٨ والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٢. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.
٣. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.
٤. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
٥. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام ٢٠١٨ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٨.
٧. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨، والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٩ واتخاذ القرار بخصوصهما.
٨. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ واتخاذ القرار بخصوصه.
٩. انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٩ وتحديد تعويضاته.
١٠. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً بدءاً من يوم الأربعاء الواقع في٢٤ نيسان ٢٠١٩ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساءاً يومياً عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك بدمشق الكائن في الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، بناء بنك الشرق، مصطحبين معهم وثائق إثبات الشخصية. وينتهي التسجيل في مقر المصرف في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٨ أيار ٢٠١٩ لينتقل بتاريخ انعقاد الجلسة في يوم الخميس في ٩ أيار ٢٠١٩ إلى فندق الداماروز في دمشق ابتداءاً من الساعة العاشرة صباحاً ويستمر حتى الساعة الحادية عشر قبل الظهر.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر من يوم الخميس في ٩ أيار ٢٠١٩ في فندق الداماروز في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني يمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الثانية عشر ظهراً في اليوم نفسه لتنعقد هيئة عامة عادية جديدة في الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الخميس في ٩ أيار ٢٠١٩ في نفس المكان. وتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة وفقاً لما هو وارد في النظام الأساسي والمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١. ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.

وتكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل مع العلم أنه يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على البيانات المالية لبنك الشرق و تقرير مدقق الحسابات على الموقع الإلكتروني لبنك الشرق .www.bankalsharq.com، والموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والنظام الأساسي للمصرف.

في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة، يفقد حقه في حضور الإجتماع.

رئيس مجلس الإدارة

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بامانة سر مجلس الإدارة على رقم الهاتف ٦٦٨٠٣٠٠٠ (١١) (٩٦٣) +

لا دراسة لحل التعليم المفتوح في سورية

٢٥ ألف طالب «مفتوح» منقطعون عن الدراسة و٥ آلاف أعادوا ارتباطهم

> أوتاني لـ«الوطن»: جامعات في الخارج أصبحت تعترف بشهادة المفتوح
> تقريب الموعد على طاولة مجلس الجامعة غداً

| فادي بك الشريف

نفت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح في جامعة دمشق صفاء أوتاني في حديث خاص لـ«الوطن» ما يتم تداوله عن وجود دراسة لإلغاء أو حل التعليم المفتوح في سورية وانتقال الأقسام والبرامج الموجودة إلى الكليات التابعة لها.
مبينة أن ما يشاع لا صحة له على الإطلاق، ولا سيما أن التعليم المفتوح يلقى دعماً كبيراً خلال الفترة الحالية من وزير التعليم العالي مع توفير جميع التسهيلات وإجراء التعديلات التي تنعكس على تحسين وتقويم واقع التعليم المفتوح في الجامعات بما يحقق الغاية المرجوة منه وأهميته في تخريج طلاب يحصلون على شهادة توزاي شهادة التعليم العام.
وأضافت أوتاني: إنه لم يصل التعليم المفتوح أي شيء يتعلق بتعديلات جديدة تحصل حالياً لنظام التعليم المفتوح، كما أنه لا صحة لإلغاء فكرة إعادة الارتباط، علماً بأن ما يتم طرحه يأتي بعد أيام قليلة من تأكيد وزير التعليم العالي أن خريجي التعليم المفتوح يتمتعون بكامل حقوق خريجي التعليم النظامي فيما يخص الاعتراف بالشهادة والتقدم للمسابقات والوظائف العامة بالدولة، مع دراسة قائمة حول السماح للخريجين بالتقدم إلى مسابقة تعيين أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات لبيان إمكانية لحظه مستقبلاً.
وأشارت إلى أنه يحق للخريجين الأوائل في نظام التعليم المفتوح التسجيل في الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) كما تم الطلب من الجامعات الحكومية عند إعلان مسابقة لتعيين أعضاء هيئة فنية تعليمية السماح لمن يحمل شهادة الماجستير من خريجي التعليم المفتوح بالتقدم لهذه المسابقة ومن ثم يصبح عضو هيئة تعليمية.
وفي السياق كشفت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون المفتوح عن عودة أكثر من ٥ آلاف طالب وطالبة بموجب قرار مجلس التعليم العالي القاضي بتبرير فترة الانقطاع خلال الأزمة تقديراً لظروف الكثير من الطلاب ومراعاة وضعهم من الوزارة، علماً أن لهذا القرار أثراً إيجابياً في الطلاب، موضحة أن هناك ٧٠ ألف طالب وطالبة مسجلين في القوائم ضمن ملاك التعليم المفتوح في جامعة دمشق، الجزء الأكبر منهم مسجل في الجامعة ومنتظم في التقدم إلى الامتحانات، أما الجزء المتبقي المقدر بنحور ٢٥ ألف طالب فمنقطع وغير معروف وضعه.
وتوقعت نائب رئيس جامعة دمشق أن يتقدم لامتحانات التعليم المفتوح القادمة نحو ٣٠ ألف طالب وطالبة، مشيرة إلى أن التسجيل مستمر حتى نهاية الشهر الجاري، علماً أنه من المقرر أن يناقش مجلس جامعة دمشق غداً الثلاثاء مقترحاً تم رفعه لضرورة تقريب موعد امتحانات التعليم المفتوح لتنطلق خلال الأسبوع الأول من شهر تموز القادم، وذلك أقل بفترة أسبوعين عن الدورة الماضية، وذلك تزامناً مع تطبيق النظام الفصلي المعدل للتعليم النظامي بموجب التقويم الجامعي، ولفتت إلى أهمية تقريب الموعد تلافياً للتعارض القائم في توقيت التعليم المفتوح مع الدورة الثالثة لطلاب التعليم النظامي خلال شهر آب، علماً أن امتحانات الدورة الثانية للتعليم النظامي تبدأ في حزيران لمدة ٢١ يوماً، ومن الأهمية بمكان وجود مرونة وتنسيق كبير، في ظل الاعتماد على الكادر وقاعات الكليات بين التعليمين النظامي والمفتوح، منوهة بأن تقديم طلبات إعادة الارتباط والتسجيل للطلاب المسجلين في نظام التعليم المفتوح بدأ منذ أيام.

كلام رسمي جداً

الكهرباء: للمداجن أولوية في الإصلاح

تهيب وزارة الكهرباء إدارة صحيفة «الوطن» باهتمامها بالوطن والمواطن وطرح مشاكل الإخوة المواطنين.
وإشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بالعدد رقم ٣١٤٠ تاريخ ٢٩ / ٤ / ٢٠١٩ والمتضمن:
«انقطاع الكهرباء يهدد حياة القطعان»
نود بيان (هل انقطاع التغذية الكهربائية ناجم عن أعطال كهربائية أم تقنين؟):
– في حال وجود أعطال كهربائية فهناك ورشات متخصصة وموجودة على مدار الساعة تقوم بإصلاح هذه الأعطال وهذه المداجن لها الأولوية الأولى في الإصلاح.
– في حال كان الانقطاع عبارة عن تقنين كهربائي فهي حالة عامة على كامل القطر وذلك بسبب الحصار المفروض على بلدنا وخصوصاً على حوامل الطاقة.

المدير العام للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء
م. عبد الوهاب الخطيب